الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة **66**

الثلاثاء، 18 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة في إطار البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات"، الصادر بوصفه الوثيقة A/77/568/Add.1.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال في جلستها العامة 34 في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ولكي تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الخامسة في إطار ذلك البند الفرعي، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود 118 (ب) و 138 و 143 و 144 و 136 من جدول الأعمال.

أرجو من مقرر اللجنة، السيد مارينكو أفراموفيتش، ممثل البوسنة والهرسك، أن يعرض في بيان واحد تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية.

السيد أفراموفيتش (البوسنة والهرسك)، مقرر اللجنة الخامسة (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي نظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة. اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من 3 إلى 31 آذار/مارس، وعقدت ثلاث جلسات عامة، والعديد من المشاورات غير الرسمية، فضلا عن الكثير من المشاورات غير الرسمية والرسمية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

واسمحوا لي الآن أن أعرض تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تتطلب إجراء من الجمعية العامة.

في إطار البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة 4 من تقريرها A/77/568/Add.1، بتعيين مينهونغ يي من جمهورية كوريا عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ من تاريخ التعيين من قبل الجمعية العامة وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي إطار البند 138 من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لعام 2023"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة 6 من تقريرها A/77/672/Add.1، باعتماد مشروع قرار معنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2023"، الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي إطار البند 143 من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة 6 من تقريرها الوارد في الوثيقة A/77/818، باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت. وهذا هو أول قرار شامل بشأن إدارة الموارد البشرية تعتمده اللجنة منذ ست سنوات.

وفي إطار البند 144 من جدول الأعمال، المعنون "وحدة التفتيش المشتركة"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة 6 من تقريرها الوارد في الوثيقة A/77/819، باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

أخيرا، وفي إطار البند 136 من جدول الأعمال، المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة 8 من تقريرها A/77/673/Add.1، باعتماد مشروع القرار المعنون "التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفي الفقرة 9 من التقرير نفسه، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر المعنون "المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة"، الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وأشكر الوفود على تعاونها وروح التوافق التي مكنت اللجنة من إنهاء عملها في الوقت المحدد. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لأمانة اللجنة الخامسة على جهودها المتواصلة والدؤوبة في دعم عملنا. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة الخامسة، السفير فيليب كريدلكا وفريقه، السيد باسيل بوغارتس والسيدة لينا حدبون، على الطريقة المتفانية التي وجهونا بها خلال عملنا، وكذلك زملائي في المكتب، السيد عبد الله علي عبد الرحمن محمد أحمد، والسيد ماسوتشا مونغيزي منغوني، والسيد كارلوس فيدتشه غيفارا، والعمل معهم هو دائما تجربة مرضية حقا.

وأتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لكفالة نجاح الجزء الثاني من الدورة المستأنفة التي ستعقد في أيار/مايو، والتي ستركز فيها اللجنة على تمويل عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقرر اللجنة.

وقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن توصيات اللجنة في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لذلك، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت.

وأود أن أذكِّر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة 401/34، تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة، ويحدد تعليل التصويت بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها. وعندما تكون هناك مقترحات متعددة في إطار بند من بنود جدول الأعمال، ينبغي الإدلاء ببيانات تعليل التصويت قبل التصويت على أي واحد منها أو عليها جميعا في مداخلة واحدة، ويعقب ذلك البت فيها جميعا، واحدا

تلو الآخر. ولذلك، ستتاح الفرصة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت على أي منها أو جميعها في بيان واحد.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم نُخطر بخلاف ذلك مسبقا.

وبالتالي، آمل أن نتمكن من أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتُمدت من دون تصويت في اللجنة. وسيتم تحميل نتائج التصويت على البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE)، في إطار "إعلانات الجلسات العامة".

البند 118 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة عن البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال، المعنون "تعيينات أعضاء في لجنة الاشتراكات"، المتعلق بشاغر في عضوية لجنة الاشتراكات نتيجة لاستقالة جي – صن جون من جمهورية كوريا.

وتوصي اللجنة في تقريرها بأن تعين الجمعية العامة مينهونغ يي من جمهورية كوريا عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في 18 نيسان/أبريل 2023 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين مينهونغ يي عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في 18 نيسان/أبريل 2023؟

تقرر ذلك (المقرر 409/77 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 118 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/672/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة 6 من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2021".

اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار 277/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 138 من جدول الأعمال.

البند 143 من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/818)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة 6 من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون "إدارة الموارد البشرية".

اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار 278/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 143 من جدول الأعمال.

البند 144 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/819)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة 6 من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون "وحدة التفتيش المشتركة".

اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار 279/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 144 من جدول الأعمال.

البند 136 من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/673/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار ومشروع مقرر أوصت اللجنة باعتمادهما في الفقرتين 8 و 9 من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر، واحدا تلو الآخر.

مشروع القرار معنون "التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة". اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار 280/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مشروع المقرر معنون "المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة". اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر 548/75 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 136 من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها في هذه الجلسة.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، إحالة البند 18 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من البت في مشروع المقرر على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تنظر في البند 18 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة وأن تشرع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك. (المقرر 505/77 باء).

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع القرار (A/77/L.60)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة يولاندا دياث بيريث، النائب الثاني لرئيس الحكومة ووزيرة العمل والاقتصاد الاجتماعي في إسبانيا، لعرض مشروع القرار A/77/L.60.

السيدة دياث بيريث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): بصفتي النائب الثاني لرئيس حكومة إسبانيا ووزيرة العمل والاقتصاد الاجتماعي، فإنني أشعر بالفخر بأن أكون في هذه القاعة اليوم عند اعتماد أول مشروع قرار للجمعية العامة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (A/77/L.60)، وهو مشروع قرار يعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بوصفهما العمود الفقري للعالم الذي نتطلع إلى بنائه. إن التعريف العالمي لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتكريسه في الأمم المتحدة هو نتيجة

للعمل الجماعي الذي يعزز أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحسن الأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية، والحد بشكل أساسي من عدم المساواة وحماية كوكبنا.

يشجع النص الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خططها الوطنية ووثائقها الإطارية. ويشجع المؤسسات المالية ومصارف التنمية على دعم ذلك النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير من أجل إعادة النظر في المسألة في غضون عامين.

إن التحرك صوب اقتصاد أكثر تشاركية وديمقراطية ومنعة وأساسه المجتمع في مواجهة الأزمات يمكننا من إرساء الأساس لتحسين حياة المواطنين، حتى في أوقات انعدام اليقين. وتطوير حكومة إسبانيا للحلول القائمة على الاقتصاد الاجتماعي يدلل على أنه يمكن التغلب على نظام اقتصادي قاس لا يرحم ويقوم على تدابير تخفيض الإنفاق والدعم وإهمال الفئات الأكثر ضعفا ويتجذر في انعدام المساواة. علاوة على ذلك، نجح الاقتصاد الاجتماعي في دحض المأثورات التي تخدم مصالح ذاتية بأن على البلدان أن تضحي بمُثُل العدالة والمساواة من أجل تنميتها الاقتصادية بينما، على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون تلك المثل العليا في صميم نظمنا السياسية والاقتصادية.

وكما رأينا، يمكن القيام بالأمور بشكل مختلف. ولذلك، فإن الاقتصاد الاجتماعي هو حاضرنا ومستقبلنا، لأنه يقترح نموذجا اقتصاديا شاملا له أهداف اجتماعية، يقوم على التضامن الداخلي ويكون الناس محوره، مع القدرة على الابتكار والتماسك وخلق فرص العمل، ويربط دون عناء بين العمل والمساواة بجميع تعبيراتها والقيم الديمقراطية، مما يجعل المثل الأعلى للأمم المتحدة للتنمية البشرية ممكنا.

وأنا أتكلم عن تجربة فريدة جدا، تجربة بلدنا، إسبانيا، حيث يمثل الاقتصاد الاجتماعي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل هذا الرقم المهم نسيجا تجاريا متينا مهيئا للتغيير ويعزز مشاركة العمال في القرارات التجارية ووصولهم إلى ملكية وسائل الإنتاج، مع ضمان استمرارية العديد من المشاريع التجارية في أيدي العمال أنفسهم، وكل ذلك بطريقة مستدامة قريبة من المجتمعات. لذلك يؤدي الاقتصاد الاجتماعي دورا أساسيا في تحويل الاقتصاد العالمي نحو نموذج التنمية المستدامة، حيث يمنح الناس والمجتمعات التي يشاركون فيها سيطرة مباشرة في مجالات مهمة مثل الإنتاج الزراعي والصحة والصناعة والتجارة والتعليم والإسكان وتوزيع الطاقة والتمويل.

علاوة على ذلك، يحقق الاقتصاد الاجتماعي المساواة في علاقات العمل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في إسبانيا. وبلدي في الواقع اقتصاد نسوي، لأن مرونته الأكبر واستقراره الوظيفي يقللان أيضا من الفجوات في الأجور. على سبيل المثال، في بلدنا، تقل الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثماني نقاط عن متوسط الاقتصاد الإسباني بشكل عام. وهذا هو السبب في أن الاقتصاد الاجتماعي ليس تمثيلا تقريبيا للمستقبل الذي نريده، ولكنه دليل على أنه من الممكن بناء عالم أكثر إنصافا واستدامة ودعما في الوقت الراهن – وهو صميم الأمم المتحدة ومسببها.

وأود أن أعرب عن ارتياحي وامتناني للعمل المضطلع به من أجل مشروع القرار، فضلا عن الذكاء الجماعي الذي وضع تحت تصرف الناس لضمان حقوقهم وحماية الكوكب. وباسم حكومة إسبانيا، اسمحوا لي أيضا أن أشيد بالبيئة التفاوضية الإيجابية التي وضع فيها مشروع القرار. كما أعرب عن خالص شكري للميسرين، السنغال وشيلي؛ وبلدان فريق الدعم الذي ساعدنا على الترويج لمشروع القرار والتفاوض بشأنه؛ وفريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأنه آمن به لسنوات؛ والأشخاص الذين يساعدون الاقتصاد الاجتماعي كل يوم على ضمان مستقبل أكثر استدامة.

وكما يعتقد فرانسيسكو دي فيتوريا، العدالة فضيلة هدفها تحقيق الصالح العام. هذا هو جوهر مشروع القرار الذي نعتمده اليوم، والذي ينبغي أن يساعدنا على إيجاد مفاتيح لعالم أفضل وأكثر عدلا ونسوية،

عالم يحترم ذاته. وهذا هو التحدي الذي نواجهه. هذا هو التحدي الذي تواجهه البشرية. وأشكر الجميع على إسهامهم في مشروع القرار A/77/L.60، وباختصار، في إيجاد عالم أكثر ازدهارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.60.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.60، المعنون "تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.60، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سورينام، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، مالطة، منغوليا، النمسا، اليابان، اليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.60 (القرار 281/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

البند 72 من جدول الأعمال (*تابع*)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/77/L.62)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع المقرر A/77/L.62.

السيد خنغ (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن السفيرة رينا لي، رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، يشرفني أن أعرض مشروع المقرر A/77/L.62.

اجتمع المؤتمر في دورته الخامسة المستأنفة في الفترة من 20 شباط/فبراير إلى 4 آذار/مارس. وفي ختام الدورة، قرر المؤتمر إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية يكلف بمهمة كفالة توحيد المصطلحات في جميع أجزاء نص مشروع الاتفاق الذي وُضع في صيغته النهائية خلال تلك الدورة، وبمهمة مواءمة الصيغ باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وقرر المؤتمر أيضا استئناف أعماله في تاريخ لاحق، حالما ينتهي الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية من إنجاز أعماله، بغية اعتماد مشروع الاتفاق بجميع اللغات الرسمية الست.

ويستند مشروع المقرر A/77/L.62 إلى مقررات المؤتمر التي اعتمدت بتوافق الآراء. ويقترح أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم ما يلزم من الدعم والخدمات للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية وأن يدعو إلى عقد دورة خامسة مستأنفة أخرى للمؤتمر في 19 و 20 حزيران/يونيه 2023 مبدئيا، أو في تاريخ يحدد بالتشاور مع رئيس المؤتمر، ولا يتزامن مع جلسة عامة للجمعية العامة، وأن يتيح لتلك الدورة كامل خدمات المؤتمرات.

ويأمل وفد بلدي أن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر بدون تصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.62، المعنون "المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/77/L.62؟

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.62 (القرار 556/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند 72 من جدول الأعمال.

البند 126 من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع المقرر (A/77/L.63)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.63، المعنون "طرائق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل: تحديد موعد جديد للاجتماع الوزاري التحضيري".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/77/L.63؟

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.63 (القرار 557/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أشاطركم لمحة عامة عما كلفت به الجمعية العامة للأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2023، عقب اعتماد المقرر 557/77.

سيشهد يوم الإثنين، 18 أيلول/سبتمبر، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، والمعروف أيضا بقمة أهداف التنمية المستدامة.

ويشهد يوم الثلاثاء، 19 أيلول/سبتمبر، المناقشة العامة واستمرار قمة أهداف التنمية المستدامة.

ويشهد يوم الأربعاء، 20 أيلول/سبتمبر، المناقشة العامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب والتصدي لها، الذي يتضمن جزءا عاما وأفرقة لأصحاب المصلحة المتعددين تعقد بالتوازي. وقد أبلغني الأمين العام بأنه يعتزم عقد مؤتمر قمة الطموح المناخي في ذلك اليوم.

وسيشهد يوم الخميس، 21 أيلول/سبتمبر، المناقشة العامة، والاجتماع الوزاري لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، الذي يتضمن جزءا عاما وأفرقة لأصحاب المصلحة المتعددين تعقد بالتوازي.

ويشهد يوم الجمعة، 22 أيلول/سبتمبر، المناقشة العامة والاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة السل، الذي يتضمن جزءا عاما وأفرقة لأصحاب المصلحة المتعددين تعقد بالتوازي.

وسيشهد يوم السبت، 23 أيلول/سبتمبر، المناقشة العامة، التي ستستمر حتى الأسبوع التالي إلى جانب الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له يوم الثلاثاء، 26 أيلول/سبتمبر.

واسمحوا لي أيضا أن أبلغ الوفود بأننا سنجري، خلال الجلسة القادمة للمكتب، استعراضا موجزا للأسبوع الرفيع المستوى لهذا العام، كما تقرر الآن، وسنناقش المنطق السياسي للأسبوع بأكمله.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 126 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 10/35.